[محاورات جعفر الإمامي]

حول تأويل معنى الإمامة في قوله تعالى {ثم آتينا الكتاب الذين اصفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله}

قال جعفر الإمامي:

الآية من شطرين، وتفرّق بين فئتين من الناس، الأولى في قوله تعالى: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا}، وهم الذين اصطفاهم الله وأورثهم كتابه وحمّلهم أمره، فوجب أن يتصفوا بالعصمة التي تجعلهم حججا لله على الناس في البلاغ. وأما الفئة الثانية فهم أقوام هؤلاء المعصومون، وهؤلاء يتفرقون لظالم لنفسه ومقتصد وسابق بالخيرات.

فقال يحي الشامي:

إن قولكم بأن شطر الآية الأولى من قوله تعالى: "ثم أورثنا الكتاب" إلى قوله "من عبادنا" يشير إلى عباد مصطفين أورثهم الله الكتاب، فهو قول صحيح، إذ يدل هذا الشطر على اصطفاء الله لتلك الذرية. غير أن هذا الاصطفاء ليس خاصًا بأعيان محددة، بل هو اصطفاء عام يشمل عموم الذرية، إذ لم يُذكر اسم معين فيها، وإنما

كان الاصطفاء عامًا. ويؤكد القرآن هذا المفهوم في مواضع متعددة سيتم الإشارة إليها لاحقًا.

عند التأمل في آيات القرآن الكريم، نجد أن الاصطفاء جاء بمفهومين:
- الأول، اصطفاء خاص، وهو ما يختص بالأنبياء والرسل.
- الثاني، اصطفاء عام، يشمل عموم الذرية، كما في اصطفاء الله لذريتي نوح

وإبراهيم عليهما السلام. وعليه، فإن الآية المذكورة تدل على الاصطفاء العام، لا الخاص.

أما استدلالكم بشطر الآية "فمنهم ظالم لنفسه" إلى قوله "ومنهم سابق بالخيرات" على أن "فمنهم" تعود على الناس المعاصرين لأولئك المصطفين ورثة الكتاب، فهو خطأ بيّن. إذ يبدو أنكم تحاولون الفرار من دلالة الآية، التي تلزمكم بالاعتراف بأن من المصطفين ورثة الكتاب من هو ظالم لنفسه، وهذا يتعارض مع اعتقادكم بأن الآية نزلت في أهل البيت، وحصرتم أهل البيت في الإثنى عشر فقط، فكيف يكون فيهم من هو ظالم لنفسه؟! لهذا لجأتم إلى تأويل "فمنهم" على أنها تعود إلى عامة الناس المعاصرين، وليس إلى المصطفين أنفسهم، هروبًا من هذا الإشكال.

ولكن هذا التأويل مردود من عدة وجوه:

- **أولًا، هو مخالف لقواعد العربية،** إذ أن "فمنهم" تفيد التبعيض، وهي عائدة على العباد المصطفين ورثة الكتاب، وليس على أتباعهم أو الناس من حولهم. فلا ذكر لأولئك الأتباع في السياق لا تصريحًا ولا تلميحًا، ولا توجد قرينة تدل على ذلك. فمن أين جئتم بفكرة أن "فمنهم ظالم لنفسه" تشير إلى الناس الأتباع؟!

- **ثانيًا، لو كانت "فمنهم ظالم لنفسه" تشير إلى الناس، فبالتالي يجب أن تكون "ومنهم سابق بالخيرات" أيضًا في الناس**، أي أن السابق بالخيرات ليس من الذرية المصطفاة، بل من عامة الناس، وهذا يبطل معنى الاصطفاء نفسه! فما فائدة اصطفاء ذرية مخصوصة إذا كان السابق بالخيرات خارجها؟!

والصواب أن يكون تقسيم الناس إلى "ظالم لنفسه"، و"مقتصد"، و"سابق بالخيرات"، واقعًا على عموم الذرية المصطفاة. فمن الذرية من يظلم نفسه باتباع الهوى والبعد عن الحق، ومنهم من هو مقتصد، ومنهم من هو سابق بالخيرات، وهو الذي يكون مصداقه الأنبياء والرسل.

ويؤيد هذا الفهم قوله تعالى: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ}.. فهنا تعود "فمنهم" على ذرية نوح وإبراهيم، أي أن من ذريتهم المهتدي، وكثير منهم فاسقون. كذلك، في آية فاطر "فمنهم ظالم لنفسه"، يعود الضمير على العباد المصطفين، أي ذراري الأنبياء، وليس على عامة الناس المعاصرين لهم.

وهذا يوضح أن الآية تتحدث عن ذراري الأنبياء الذين شرفهم الله بالنبوة والكتاب، ثم تبين حالهم: فمنهم من اهتدى، ومنهم من فسق، والذم في الآية واقع على الفاسقين من ذرية الأنبياء، وليس على عموم الناس.

صحيح أن ذم الفسق يشمل كل من فسق، لكن المقصود هنا هو ذرية الأنبياء على وجه الخصوص، وإلا لكان من غير المعقول أن يُقال إن "المهتدي" في الآية هو من

عامة الناس فقط، فيُستثنى بذلك النبي محمد ﷺ نفسه من أن يكون من المهتدين في هذه الآية، وهذا قول باطل!

فقال جعفر الإمامي وفقه الله:

بعد حمد الله وعظيم الثناء عليه.

هذه الآية من سورة فاطر هي عمدة احتجاج الزيديّة في نفي العصمة عن الإمامة الإبراهيميّة، ولكن عند التحقيق فإن الرد عليها سهل بإذن الله.

فأولا نؤسس أن الآية من المتشابهات، فلا يوجد بها ذكر لماهيّة هؤلاء الذين اصطفاهم الله وأورثهم الكتاب، فقد يكون المقصود بهم الأنبياء، وقد يكون المقصود عموم الأمّة التي اختصها الله بالنبوّة والرسالة والكتاب، وسوف يأتي تفصيل ذلك بإذن الله.

ونقول: إن قول الله تعالى: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله} -كما اعتقده- يميّز بين فئتين:

- فئة الذين أورثهم الكتاب واصطفاهم الله وهم الشطر الأول للآية وتكليفهم التبليغ عن الله تعالى، فتلزم لهم العصمة الضروريّة ليكون الكتاب محفوظا عن التبديل والتحريف وكتمان أوامر الله.

- وفئة أخرى في الشطر الثاني من الآية ظهر لنا أنهم مُكلفون، فتفرّقوا بين الظالم لنفسه والمقتصد والسابق بالخيرات، وهؤلاء تكليفهم هو الإيمان بالرسول والكتّاب، فلا يخرجون عن أن يكونوا أقوام هؤلاء المصطفون.

هذا الفهم للآية مبنيّ على قاعدة بلاغيّة في اللغة العربيّة تُعرف بـ "**التخصيص بقرينة من السياق**"... هذه القاعدة البلاغيّة تفيد بأنّه "إذا ورد لفظ عام في نص، وكان تعميمه يؤدي إلى محال أو مخالفة للعقل القطعي، فإنه يُخصص بقدر ما تدل عليه القرينة العقلية".

وطالما أنّ الآية من المتشابهات كما ذكرنا، فيلزم أن نذهب ونجمع آيات الاصطفاء التي ذُكرت في القرآن لنردّ إليها الآية محلّ البحث؛ لنعرف من هم هؤلاء الذين اصطفاهم الله وأورثهم كتّابه، وما هو تكليفهم؟، وما صفاتهم؟.. وهل ثبتت لهم العصمة أم لا تثبت؟.. فليس في سياق الآية تحديد لهم..

فإذا لم نتفق حول القرائن القرآنيّة التي يمكن تفسير الآية بها، فإنّ الآية بذاتها ليست حجّة لأحد في الإمامة، ويجب أن يتركها الفريقان في الاحتجاج.

ذكر أنواع الاصطفاء في القرآن

من يحاول جمع آيات الاصطفاء في القرآن الحكيم يجد أنه يمكن إجمالها في سبعة أنواع:

- اصطفاء الأنبياء والرسل من البشر ليبلغوا رسالات الله ويحكموا بكتبه.
- اصطفاء ذرية إبراهيم عليهم السلام لتكون فيها الإمامة والهداية للناس.

- اصطفاء أمهات الأنبياء، كمريم عليها السلام بنزول الملائكة عليها لتخصّها بالطهارة والاصطفاء، وكذلك اصطفاء أم موسى بالوحي لتحمي رضيعها.
- اصطفاء أشخاص للحكم والمُلك بأمر الله، كاصطفاء طالوت ملكًا على بني إسرائيل، واصطفاء ذي القرنين لتمكينه في الأرض وتفويضه أمر الناس.
- اصطفاء العبد الصالح بعلم لدني خاص وتدبير خفي لأمور الناس وفق مشيئة الله، كما جاء في سورة الكهف.
- اصطفاء أمم الأنبياء: كبني إسرائيل لحمل التوراة وتكليفهم بشريعة الله، لكنهم لم يحافظوا على العهد، فانتقل الاصطفاء بعد ذلك إلى أمة بني إسماعيل.
- اصطفاء أقوام الأنبياء المؤمنين بالنجاة من العذاب والهلاك حين ينزل عقاب الله على المكذّبين. كما في نجاة نوح ومن معه، ولوط وأتباعه المؤمنين.

ونحتاج بعد ذلك العرض لصفات المُصطفين في القرآن أن نحدد أي من أنواع الاصطفاء قد ثبت لأصحاب هذه الآية.. فنقول إجمالا:

الآية في سورة فاطر بها مدح من الله لمن اختصهم بالاصطفاء ونسبهم الله فقال تعالى: {عبادنا}، وبها تكليف التبليغ وحمل الكتاب بأمر الله..

وأما التفصيل فكما يلي:

أ. إن الآية في سورة فاطر ورد بها قرائن مدح ظاهرة للمصطفين؛ وذلك لأنها قد نسبت الفاعل في وراثة الكتاب والاصطفاء لله مباشرة، ودون واسطة؛ أي لم يقل الله عز وجلّ (ثم ورث الكتاب عبادا لنا)، بل أسند

الفعل إلى ذاته مرتين، فقال: {أورثنا}، مما يدل على أن وراثتهم للكتاب كانت بتدبير مباشر من الله، ثم عزّز هذا التخصيص بفعل الاصطفاء، فقال: {اصطفينا}، مما يدل على انتقائهم بعلم وحكمة.

ثم أثبت الله لهم صفة العبوديّة، ونسب الله العباد لنفسه، فقال {عبادنا} وهو نفس الوصف الذي جاء بحق العبد الصالح {فوجدا عبدا من عبادنا}، ولم يقل: (عباد لنا – أو عبادا)، وهذه قرينة أخرى على الاختيار الإلهي الحكيم وزيادة في التشريف لهؤلاء العباد، وتأكيد على وتأكيد على عظمة شأن المصطفين عنده سبحانه.

ب. وراثة الكتاب هي قرينة على تحميل الأمر الإلهي لهؤلاء العباد بالتبليغ عن الله.. والذي يتدبّر القرآن الكريم يجد أن من يحمل الأمر الإلهي يكون معصوما - أقلّه فيما يتعلّق بذلك الأمر – فالعبد الصالح قال: {وما فعلته عن أمري} وطالوت قال: {إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس منّي}، وفوّض الله تعالى ذي القرنين أمر التصرف في العباد إن شاء عذب وإن شاء تركهم، فقال تعالى: {قلنا يا ذا القرنين إما أن تُعذب وإما أن تتخذ فيهم حُسنا}. ومريم عليها السلام جاءت لها البشارة بالتطهير قبل أن يأتيها الملك ببشرى حملها من عيسى عليه السلام، ثم أيدها الله بأن جعل عيسى يُكلّم قومها في المهد صبيّا ليبرأها من تهمة الفاحشة، وأمّ موسى عليه السلام لم تُلق ابنها في اليم إلا بعد أن أتى لها هذا الأمر الإلهي وحياً..

والشاهد مما سبق أنّ من يحمل أمرا واحدا لله تعالى يجب أن يكون معصوما في حمله، فإذا كان مكلّفا بالبلاغ فإن العصمة تكون أكثر ضرورة!.. لأنّ المُبلّغ عن الله يحتاج أن يُقيم الحجّة على المكذبين والمشككين؛ لهذا كان يؤيّد الله الأنبياء بالمعجزات تصديقا لهم؛ فالأمر بالتبليغ يلزمه حجّة مستقلة بعصمة ذلك العبد، وأنّه ثقة وصادق وأمين فيما يبلّغ عن الله تعالى.

ج. **هناك قرينة قرآنيّة تؤكد أنّ اقتران ذكر الوراثة مع الثناء على العباد يدل على التفضيل**، وذلك في قوله تعالى: {ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أن الأرض يرثها عبادي الصالحون}، فيكون وصف الوارثين بالصلاح مانعا لتصوّر حصول الظلم من جهتهم؛ فإذا كانت وراثة الأرض لا تُمنح إلا للصالحين، فمن باب أولى أن وراثة الكتاب الإلهي تتطلب مستوى أعلى من الاصطفاء والاستقامة.

وبعد، فتلك قرائن واضحة في الآية تدل على عصمة هذه الفئة في الشطر الأول من الآية؛ أي الذين قال الله فيهم {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا}، وهو ما يدل الباحث الناظر على امتناع حصول الظلم منهم.

وأمّا الشطر الثاني للآية في قوله تعالى: {فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله} فهم فئة أخرى لا تتصف بالعصمة، فلا يبقى إلا أن يكونوا أقوام هؤلاء المُصطفين الذين ورثوا الكتاب منهم.

فالآية شطرين وتفرّق بين فئتين؛ هناك فئة أولى اصطفاها الله وأورثها كتابه ونسبهم لنفسه تشريفا، وهم من عرفوا الله لاتصالهم بالوحي، فيحملون أمر الله للناس، وهناك فئة ثانية ورثت الكتاب من المصطفين، وهم أصحاب التكليف بالعبوديّة لله واتباع المُرسلين والأئمة.

ومبحثنا حول الآية من سورة فاطر متعلّق بذلك الاصطفاء الذي يكون مقترنا بالهداية والتبليغ، ويكون حجّة لله على الناس، ودليلا على وجوب الإمامة ووجوب الاتّباع..

فمن يريد بعد ما قلناه أن ينفي العصمة عن الشطر الأوّل، أي الذين قال الله عنهم: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا} بدلالة الظالمين في الشطر الثاني للآية: {فمنهم ظالم لنفسه}، ويقول: "بل الآية شطر واحد وفئة واحدة يثبت لها الاصطفاء ووراثة كتاب دون اشتراط عصمة"

فعليه كذلك أن ينفي أن يكون قوله تعالى: {ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا} به مدح خاص أو تكليف بالتبليغ عن الله تعالى؛ فيصح أن يكون الاصطفاء بالآية لكل أمّة الإسلام من نوع اصطفاء بني إسرائيل لحمل التوراة، ويلزمه ألا يستخدم الآية في مباحث إمامة أهل البيت.

أما من يقول: "الآية تدل على مدح واصطفاء ووراثة كتاب وإمامة وأمر بالتبليغ وتكليف للناس بالطاعة والاتّباع، ثم أن من هؤلاء الذين مدحهم الله وأورثهم كتابه وكلّفهم بالإمامة والتبليغ عنه من ضلّ وفسق وظلم نفسه، فيُحرم من الإمامة، ومنهم من يُعرف بصفة السبق بالخيرات فتثبت إمامته"

فإنّ هذا القائل لا دليل على كلامه أبداً في سياق الآية؛ فلا وجود بالآية لذكر صريح لذرية النبيّ أو عن الإمامة المشروطة التي يعتقدها الزيديّة، وهذا هو القرآن من أوله لآخره يثبت العصمة لمن يحملون أمر الله، ويبلّغون عن الله أصالة كما بينّا في أحوال طالوت وذي القرنين والعبد الصالح، وكما يستقيم عقلا.

وبعد، فالآية محل البحث من المتشابهات، وسياق الآية بمفرده يحتمل أن يكون الله اصطفى الأنبياء وأورثهم الكتاب، ثم انقسم الأنبياء الظالم لنفسه ومقتصد وسابق للخيرات."

فإن قال: "ذلك ممتنع"..

قيل له: "ليس في سياق الآية ما يمنعه!، إلا أن تُقر أن الآية من المتشابهات، فيلزمك أن تتركها في الاحتجاج على الإماميّة"

فقد يكون المقصود بالمُصطفين في الآية "عموم أمة محمد" -صل الله عليه و آله- من قريش أو من العرب، وأن الله اصطفاهم دون غيرهم من الأمم لأنّه تعالى جعل فيهم النبوّة وأنزل القرآن بلسان عربيّ مبين، ويكون هذا معنى (وراثة الكتاب) دون حاجة للاصطفاء الخاص لذريّة أهل البيت!

فنخلص إلى أنّ الآية في سورة فاطر ليست بذاتها حجة للزيديّة؛ فلا يوجد بها ذكر لاصطفاء ذرية النبيّ أو تلك الإمامة المشروطة، بل ليست الآية حجة لأحد في الإمامة دون أن تُردّ إلى آيات أُخر محكمات حول الاصطفاء.

وأما الآية من سورة الحديد في قوله تعالى: {ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم وجعلنا في ذريتهما النبوّة والكتاب فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون}، فإنها واقعا تثبت التفسير الذي ذهبنا إليه في الآية من سورة فاطر؛ فهي أيضا من شطرين:

- **الشطر الأول** قوله تعالى: {وجعلنا في ذريتهما النبوّة والكتاب}؛ أي في خواص الذريّة الذين اصطفاهم الله وطهرهم، وهم معصومون.
- **الشطر الثاني** قوله تعالى: {فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون}، وهؤلاء ليس لهم اصطفاء، وفيهم ذريّة الأنبياء وغيرهم، وهم مُكلّفون باتباع الرسالة والكتاب، وقد تفرقوا في أعمالهم لمؤمنين مهتدين، وفاسقين ظالمين.

ولو كانت آية سورة الحديد شطرا واحداً، لأصبح المعنى: "إن كثير من أنبياء الله الذين حمّلهم الله تعالى كتبه قد فسقوا عن أمر الله بدلالة رجوع الضمير عليهم في قوله تعالى: {وكثير منهم فاسقون}".. وهذا ممتنع.

فلابد من شطر الآية شطرين للتفرقة بين فئة معصومة، وفئة يجوز عليها الضلال والفسوق؛ وهذا هو "التخصيص بالقرينة من السياق"؛ فنثبت العصمة للأنبياء بقرينة عقلية؛ وننفي أن يرجع عليهم الضمير في قوله تعالى {فكثير منهم فاسقون}..

وهذا هو تماما مذهبنا في تفسير آية سورة فاطر حين نفينا أن يكون الضمير في قوله تعالى: {فمنهم ظالم لنفسه} يعود على عباد الله الذين اصطفاهم وأورثهم الكتاب.

فالعصمة للفئة المُصطفاة ثابتة في الآيتين؛ هناك أصفياء جعل الله لهم النبوة والكتاب وأمرهم بتبليغ الناس، فلزم لهم العصمة، وهناك الناس أقوام هذه الذرية المُكلّفون بالإيمان والاتباع، وهم يتفرقون حسب عمل الواحد منهم؛ فيمتنع أن يعود قوله تعالى: {فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله} أو قوله تعالى: {فمنهم مهتد وكثير منهم فاسقون} على المُصطفين.

هكذا ننتهي بحمد الله من بيان أن الآيتين في سورة فاطر والحديد اللتين تستدل بهما الزيدية لنفي العصمة عن الإمامة الإبراهيميّة هما عند التحقيق آيات في إثبات العصمة للذريّة المُصطفاة، وتنفيان الاصطفاء عن غيرهما.

وصلّ الله على محمد وآل محمد.